43

حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

الأربعاء السوري 2021/9/08

SYRIAN WEDNESDAY
الأربعاء السوري
مساحة للرأي والتنوع

المفهوم السوري للمجتمع المدني: المحددات

المفهوم السوري للمجتمع المدني – المحددات

(الدور المدني في الاستجابة للأزمات)

تابعت حركة البناء الوطني جلسات "الأربعاء السوري" التي تركز على تفكيك "**رؤية شمل – نحو المرحلة الثالثة من تاريخ ســـوريا**" بالجلســـة الثالثة والأربعون في 8 آب2021، وكانت بعنوان (الدور المدني في الاستجابة للأزمات).

ركزت الجلسة على المحددات الأساسية للعمل المدني انطلاقاً من دور الفاعلين المدنيين بشكل عام وفي التصدي للأزمات والكوارث بشكل خاص، بعدما مرت سوريا بثلاث أزمات مؤخراً، وهي أزمة فيروس كورونا وأزمة الحرائق، والأخيرة كانت أزمة تسرب كميات كبيرة من الفيول على الساحل السوري، وقبل كل هذا الأزمة التي ألمت بالبلاد في 2011، وكان للناشطين المدنيين دوراً في الاستجابة والتعامل مع تلك الأزمات، وإن لم يكن على وتيرة واحدة من التدخل، الأمر الذي يطرح سؤال حول ماهية دور المجتمع المدني في التعامل مع الأزمات وما هو حدود تدخله ومن الذي يحدد دوره ومساحة تدخله،وإمكانية التفاعل أو التشارك مع الحكومة لإدارة هذا التدخل وتنظيمه، وكيفية ذلك استناداً لأدوار المجتمع المدني سواء على المستوى الوظيفي أو المستوى الأدوار العليا، التي أضاءت عليها الجلسة السابقة.، وقد تركز النقاش في هذه الجلسة على النقاط التالية:

❖ ضرورات العمل المدني في الأزمات:

تنطلق الضرورة الأولى للعمل المدني من ارتباط مفهومي المجتمع المدني والدولة، إذ أن أي حكومة لا تستطيع، مهما كانت قادرة وقوية وتمتلك من الإمكانيات، أن تستجيب منفردة في حالة الكوارث، لذا تعمد الدول إلى تنظيم بروتوكولات للتدخل تحدد أجوار الفاعلين المدنيين في حالات الأزمات، وحتى في الأحوال العادية.

وتنبثق الضرورة الثانية من الاستجابة التي قام بها المجتمع المدني خلال الأزمة السورية التي سببت الإنهاك والحرب والتشظي في المجتمع، فتحمل العمل المدني مسؤوليته كمساند للعمل الحكومي لمواجهات تبعات الأزمات وتحدياتها، وملأ مساحات ابتعدت عنها الحكومة، خاصة مع انسحابها من بعض المناطق. فلولا "الفَزْعات" المدنية التي ساهم فيها السوريون، في الداخل والخارج، بمن فيهم النساء، لكان الوضع أكثر سوءاً.

وتتبلور الضرورة الثالثة في ضوء السياسات الحكومية نفسها التي لم تكن على مستوى شدّة الأزمة، بل إنّ الحكومات المتعاقبة لم تتراجع عن روتينها الاعتيادي وبيروقراتيتها، وكأنها تعمل في أيام الرخاء والسلم، فقد زادت سياساتها من أزمات الناس المعيشية بدلاً من السعي للتخفيف عنهم، كما أنها استمرّت في نهجها الليبرالي الذي داس على الفقراء والطبقة الوسطى، كما أنّ تخلي الحكومة تدريجياً عن واجباتها تجاه المواطن دفع هؤلاء للبحث عن مواطنة أخرى في الدول الأخرى، وباتت الهجرة بين الشباب والشابات أكثر من واضحة!

أما الضرورة الرابعة فمتمحورة حول وجود تجارب تاريخية أثبت من خلالها المجتمع المدني بما فيه العمل الأهلي قدرة على الاستجابة قبل بداية الحرب السورية، وكان أبرزها مؤخراً التعامل والاستجابة للنزوح العراقي بعد احتلال العراق 2003 والنزوح اللبناني 2006.

❖ أسس وحدود العمل المدني:

يمكن توزيع أسس وحدود العمل المدني على الدورين المناطين فيه سواء الوظيفي او العالي، ففي الدور الوظيفي من الضرورة مراعاة الأسس التالية:

1- التخصص: يفترض العمل المدني وجود التخصص بأشكال التدخل، فهناك تدخلات تحتاج لكوادر مختصة وذات خبرة، فالاستجابة لموضوع

كورونا مثلاً بحاجة لفريق طبي مختص يشرف ويدير تلك الاستجابات، وإلا ستكون النتائج عكسية نتيجة عدم الإلمام الكافي بشروط الوقاية والتعامل مع المصابين، وهذا ينسحب أيضاً على كل الاستجابات الأخرى فالحرائق بحاجة لأشخاص مدربين و ويملكون أجهزة ومعدات خاصة بالإطفاء، وأيضاً بالنسبة لحادثة تسرب الفيول فهناك مادة نفطية وقد يكون لها أثار ضارة على الجسم وليس باستطاعة أي شخص التعامل معها، وهذا ما يفرض وجود خبراء يوجهون الناشطين.

2- تناسب الاستجابة مع الاحتياج: فالعمل المدني يبدأ بشكل عفوي وليس بحاجة إلى قرار، على اعتبار أن الاحتياج يخلق ويولّد الاستجابة، وهنا تبدأ مسألة كيف يستجيب المدني، فالأساس الذي تبدأ منه الاستجابة المدنية هو المبادرة باعتبارها القاعدة التي ينطلق منها العمل المدني.

3- وجود خطة وطنية للاستجابات: ليس فقط للأزمات وإنما للاستجابة المدنية بشكل عام، من أجل التعامل مع الحالات المختلفة، أي أن لا تكون الاستجابة إسعافية وأنية تفرضها الحاجة، ومن الممكن الاستفادة من تجارب سابقة، أو الاستفادة من تجارب دول أخرى حدثت فيها استجابات لحوادث وأزمات مماثلة، ويفترض أن تحدد الخطة اليات العمل لكل احتياج ويجري بعدها إقامة دورات تدريبية وتوعوية لكيفية الاستجابة والتعامل مع الكوارث في حال حدوثها.

أما على مستوى الدور العالي للمجتمع المدني فهناك مجموعة من الأسس للعمل المدني:

1- أن يكون العمل المدني ضمن بنية الدولة: فالهدف العام للعمل المدني التزام المصلحة العليا للمجتمع، ولا حدود لمشاركة الناس في العمل المدني، شرط الالتزام بالمصلحة العليا للوطن،بالتالي هناك حاجة إلى احتضان أصحاب المبادرات ورعايتهم، لمواجهة اندثار المبادرات وتشتتها، فالأقدر على القيام بدور الحماية والرعاية هو الدولة، التي يجب أن تمتلك

دور المحفز لتلك المبادرات بالإضافة إلى الدور القانوني الذي من المفترض أن يرسخ العمل المدني وينظمه.

2- تحديد الأدوار: رغم الاستجابات المدنية المختلفة إلا أن حالة من الخوف من المساءلة والملاحقة سيطرت على الفاعلين والناشطين، نتيجة عدم تعريف دورهم بوضوح وحدود تدخلهم. وقد ساد توجس من العمل المدني ودوره كما تم اتهامه بأنه عمل سياسي معارض، فظهرت مشكلة تسييس العمل المدني وشيطنته وتبعيته للخارج. ومن أجل الخروج من حالة عدم التعيين ومعرفة الأدوار هذه، من المفروض تشريع قانون يضع تعريفات محددة لمفردات من مثل " العمل المدني، المبادرة، والجمعيات، المتطوع" على أن يحدد هذا القانون حدود الدور الحكومي والدور المدني بحيث لا يتعارضان وتوضيح الأدوار الوظيفية والعليا لكل منهما، على أن لا يلغي أحدهما الاخر أو يأخذ مكانه.

3- العمل على المستويين المركزي والمحلي: إن حدود تدخل المجتمع المدني هي مساحة الوطن، وبما أن المجالس المحلية هي الأقرب لحاجات المواطنين، فالمطلوب تحفيز الناشطين والمبادرين للقيام بأعمال الحشد و المناصرة، ومن ثم استقطاب النخب والقادة الاجتماعيين القادرين على التأثير على المجتمع بشكل عام، مما يؤدي إلى توسيع القاعدة الاجتماعية للعمل المدني وتحويله إلى ثقافة عامة تترسخ في قيم المجتمع، ويتوجب أيضاً تفعيل علاقة المجالس المحلية مع المجتمع المدني، وذلك بأن يقوم الجانب المدني بتقديم دراسات أو استشارات حول الحاجات وإمكانية تطوير الاستجابات، كون المدني والإدارات المحلية يعملان في الحيز نفسه، ومن خلال المناصرة يقوم المجتمع المدني بدوره العالي حتى في المجتمعات المحلية.

4- بناء الثقة بين المجتمع المدني والحكومة: فقد سادت أزمة ثقة بين الناشطين المدنيين أنفسهم، وبين المجتمع الذي يعملون فيه، وامتدت

لأزمة ثقة أيضاً بين الحكومة والناشطين، وزاد من تفاقم الأمر مسألة التمويل، وخاصة التمويل الخارجي، وعدم وجود ألية لضبط هذه الحالة، أو تحديد للأدوار، مما فتح الباب لشيطنة العمل المدني واتهامه بالارتباط والعمالة للخارج، فالمجتمع المدني مكمل للحكومة وداعم لها في خطط التنمية، وعنصر توازن معها ضمن الدولة، وليس منافس لها، وطالما أن الحكومة فشلت في تحقيق الاستجابة المطلوبة للأزمات المختلفة في سوريا فمن المفروض أن تقوم بتسهيل عمل المجتمع المدني وعدم عرقلته بقرارات بيروقراطية، والتعامل بشفافية مع الكيانات المدنية.

5- تحديد مساحة ودور القطاع الخاص: لتفعيل الشراكة بينه وبين المجتمع المدني والحكومة، لما للقطاع الخاص من دور فاعل في احتضان العمل المدني ورعايته عبر تثبيت دوره الاجتماعي كطرف وإعطاءه مساحة واضحة.

❖ هيكلية العمل المدني التي تضمن مشاركته:

ومن أجل أن يكون هناك استجابة فعالة ويمكن البناء عليها في حالات مستقبلية، لا بد من إنشاء كيان (هيئة أو منصة) ضمن بنية الدولة، لإدارة العمل المدني ويتم وضع ميثاق عمل له، تقوم هذه الهيئة بتنظيم العلاقة مع الحكومة بشكل عام وخلال الاستجابة للكوارث بشكل خاص، على أن تضم هذه الهيئة ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات، يتم من خلالها التشاور والتباحث ووضع الخطط لمعرفة حدود و مساحة كل طرف وعمله، وأن تكون هذه الهيئة حريصة على تفعيل المشاركة على عدة مستويات (منها ما يتعلق بتقديم الخبرات والمعلومات وأخرى بالتنفيذ و منها ما يتعلق بالتمويل)، وتكون من مهامها التخطيط لمراحل لاحقة وبناء نماذج من الاستجابة يمكن الإفادة منها في المستقبل للتعامل مع كوارث قد تحدث، والرقابة على عمليات التنفيذ.

وفي موازاة هذه الهيكلية يجب العمل على تطوير مؤسسات الدولة نفسها لما لها من دور كبير في ترسيخ العمل سواء أكان مدني أم حكومي، من قبيل فصل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، إلى وزارتين إحداهما لتنظيم الشؤون الاجتماعية ولما له صلة بالعمل المدني وأخرى للعمل، بما يمنع التداخل في عمل الموظفين داخل الوزارة، لأن عدم تخصصها بالشكل المطلوب بالإشراف على العمل المدني جعل منها غير ذات جدوى للعمل المدني.

وباعتبار العمل المدني يقوم على المبادرة وأساسه الشباب لا بد من العمل أيضاً على تأطير العمل الشبابي ضمن وزارة للشباب، من أجل تفعيل دورهم ومساهمتهم كونهم يشكلون النسبة الأكبر من السكان، ويكون لهذه الوزارة دور كبير بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية في تفعيل العمل المدني.

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء السوري

مساحة للرأي والتنوع

حركة البناء الوطني

NATION BUILDING MOVEMENT

Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz,Damascus,Syria
Tel: +963113330665
Mob: +963968555373
www.nbmsyria.org